E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعـــي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2000/44
24 March 2000
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان

الدورة السادسة والخمسون

البند ٩ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم

حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية

مذكرة من الأمانة

١- اعتمدت لجنة حقوق الإنسان في دورتها الاستثنائية الرابعة، المعقودة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، القرار دإ-١/٤ المعنون "حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية" وأكدت فيه أن التقرير الذي ستعده مفوضة الأمم المتحـدة السامية لحقوق الإنسان على إثر زيارتها لدارون وجاكرتا (E/CN.4/S-4/CRP.1) سيصدر لاحقاً بوصفه وثيقة مـن وثائق الدورة السادسة والخمسين للجنة.

٢- ويرد ذلك التقرير في مرفق هذه المذكرة.

المرفق

تقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية
الذي قدم إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الاستثنائية الرابعة

أولاً - مقدمـــــة

١- تنظر لجنة حقوق الإنسان في حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية منذ عدد من السنوات. وكان معروضاً عليها في دورتها الخامسة والخمسين تقرير للأمين العام عن هذه الحالة (E/CN.4/1999/28). وأعربت لجنة حقـــوق الإنسان في بيان أدلى به رئيسها في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩ عن بالغ قلقها إزاء خطورة حالة حقوق الإنسان وموجة العنف في تيمور الشرقية.

٢- واستناداً إلى مجموعة اتفاقات وقعتها حكومة إندونيسيا والبرتغال والأمين العـــام للأمـــم المتحـــدة فـــي ٥ أيار/مايو ١٩٩٩، شارك سكان تيمور الشرقية في استفتاء شعبي بشأن مستقبل الإقليم يوم ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩. وأكدت الاتفاقات أن المسؤولية عن ضمان بيئة آمنة وخالية من العنف وغيره من أشكال التخويف ستقع على عـــاتق السلطات الأمنية الإندونيسية المعنية. وفضلاً عن ذلك أكدت الاتفاقات أن الحياد التام للقوات المسلحة الإندونيســـية والشرطة الإندونيسية سيكون أساسياً. وفي ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ أنشئت بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشـــرقية التي تولت تنظيم وإجراء الاستفتاء الشعبي. وعلى الرغم من وقوع عدة حوادث تمثلت على وجه الخصـــوص فـــي أعمال عنف وتهديدات وقت تسجيل المصوتين تمت الاستعدادات للاستفتاء والتصويت نفسه بصورة مرضية.

٣- وعندما أعلن الأمين العام نتائج الاقتراع، الذي اختار فيه أكثر من ٧٨ في المائة من المصوتين اســـتقلال تيمور الشرقية، طلب من جميع الأطراف أن تضع حداً للعنف الذي سبب لتيمور الشرقية معاناة شديدة طـــوال ٢٤ عاماً والبدء بجدية في عملية حوار ومصالحة بواسطة اللجنة الاستشارية لتيمور الشرقية. ومما يؤسف له أن هـــذا الطلب لم يُلبَّ فأدى عنف مختلف الميليشيات، الذي شاركت فيه أيضاً عناصر من قوات الأمن والذي استهدف مؤيدي استقلال تيمور الشرقية وموظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين الدوليين، إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وطُرد أو فر من الإقليم آلاف التيموريين الشرقيين وقُتل الكثير ودُمرت الممتلكات.

٤- إن اعتبار المجتمع الدولي ملزماً ببذل كل ما في وسعه على أسرع وجه للمساعدة فـــي توفـــير الحمايـــة للمعرضين للخطر وإغاثة المحتاجين ومساعدتهم، أينما انتهكت حقوق الإنسان انتهاكاً جسيماً؛ وبجمع المعلومات عن الوقائع بهدف إلقاء الضوء عما حدث وتقديم المسؤولين إلى العدالة؛ ومساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة وإنصاف الضحايا أصبح مبدأ مقبولاً على نطاق واسع من مبادئ القانون والعرف الدوليين المعاصرين. وأكد إعلان وبرنامج عمل فيينا من جديد تعزيز وحماية حقوق الإنسان بوصف ذلك واحداً من الشواغل المشروعة للمجتمع الدولي.

٥- وحاولت الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عدد من الحالات الأخيرة التي انتهكت فيها حقوق الإنسان والقانون الإنساني انتهاكاً جسيماً أثناء نزاعات مسلحة داخلية أو دولية أن تنهض بهذه المسؤوليات وتقوم بعمل متضافر للتصدي للوضع. ومن الأمثلة على ذلك حالة كل من أنغولا ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوسوفو وسيراليون. وخلال أزمة رواندا زار المفوض السامي آنذاك البلد على وجه السرعة ودعا إلى عقد دورة استثنائية للجنة حقوق الإنسان وفتح مكتباً في رواندا وقدم تقارير إلى لجنة حقوق الإنسان.

٦- واضطلعت المفوضة السامية هذا العام بعدد من الأنشطة فيما يخص الحالة في كوسوفو وسيراليون وقدمت تقارير عنها إلى لجنة حقوق الإنسان. وعندما تعرضت حقوق الإنسان في تيمور الشرقية لاعتداء خطير قامت المفوضة السامية، التي أرسلت مبعوثاً خاصاً هناك لتقييم حالة حقوق الإنسان في أيار/مايو، بإصدار بيانات طبقاً لهذه الممارسة طلبت فيها إلى جميع الأطراف المعنية أن تحترم كل الاحترام حقوق الإنسان للمدنيين العُزَّل. وتشاورت المفوضة السامية مع مكتب لجنة حقوق الإنسان والأمين العام للأمم المتحدة وقررت زيارة المنطقة.

٧- ويقدم هذا التقرير المعلومات المتوفرة عن حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية ونتائج المهمة التي اضطلعت بها المفوضة السامية.

ثانياً - مهمة المفوضة السامية في المنطقة

٨- زارت المفوضة السامية من ١٠ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر دارون باستراليا وجاكارتا لإجراء تقييم مباشر للوضع ومناقشة الإجراءات اللازمة لضمان حماية حقوق الإنسان للمدنيين والأطفال والنساء والرجال مع السلطات المعنية، وجمع المعلومات التي يمكن أن تساعد اللجنة والأمين العام ومجلس الأمن وغيرهم في معالجة الوضع.

٩- وفي دارون تلقت المفوضة السامية معلومات عن التطورات الأخيرة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية من مستشاري الشرطة الدولية المدنية التابعين لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية ومن المنسقين العسكريين وموظفي البعثة الدوليين والمحليين الذين تم اجلاؤهم وأسرهم ومن متطوعي الأمم المتحدة.

١٠- وفي جاكرتا قابلت المفوضة السامية رئيس جمهورية إندونيسيا وكبار ممثلي الحكومة فضلاً عن رئيس لجنة حقوق الإنسان الإندونيسية وبعض أعضائها وزعماء المجتمع المدني وقائد الحركة التي تطالب باستقلال تيمور الشرقية.

١١- وأعربت المفوضة السامية في اجتماع لها مع الرئيس ب. ج. حبيبي عقد في ١٣ آب/أغسطس عن بالغ قلقها إزاء حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية والتقارير العديدة عن الاشتباكات بين القوات المسلحة الإندونيسية والميليشيا. وشددت على ضرورة التصدي لإساءة استعمال السلطة في تيمور الشرقية التي تتم على نطاق واسع

واقترحت إنشاء لجنة تحقيق دولية لجمع وتحليل الأدلة على الجرائم المرتكبة. وطلب الرئيس أن تستكشف لجنة حقوق الإنسان الوطنية مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إمكانية إنشاء لجنة تحقيق.

١٢- وقابلت المفوضة السامية أيضاً السيد زانانا غوسماو ووعدت بأن يدعم تعزيز مؤسسات تيمور الشرقية الجديدة من أجل بناء مجتمع ادماجي وديمقراطي ملتزم بحقوق الإنسان.

١٣- وقدم أعضاء المنظمات غير الحكومية الإندونيسية لحقوق الإنسان الذين كانوا يشعرون بالقلق إزاء حالة هذه الحقوق في تيمور الشرقية وشاركوا، في بعض الحالات، في حماية الفارين من العنف، إلى المفوضة السامية معلومات عن حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية وتقارير عن الانتهاكات الواسعة النطاق التي ارتُكبت ضد سكانها.

ثالثاً - حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية

انهيار النظام

١٤- شهد النصف الأول من أيلول/سبتمبر زيادة كبيرة في انتهاكات حقوق الإنسان بتيمور الشرقية. ومنذ إعلان نتائج الاستفتاء الشعبي في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ نصب أعضاء الميليشيا المؤيدة للاندماج حواجز على الطرق في جميع أنحاء ديلي على الشوارع. وتفيد التقارير الواردة من بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بأن أعضاء الميليشيا يروعون ويغتالون المدنيين العزل ويحرقون المنازل ويرحلون أعداداً كبيرة من الناس ويخوفون ويهددون موظفي المنظمات الدولية ويعتدون عليهم.

١٥- ولم يؤد الحكم العرفي، الذي أعلن في ٧ أيلول/سبتمبر، إلى استقرار الوضع ولا إلى التصدي للأزمة الإنسانية كما ينبغي. وعلى الرغم مما أكدته السلطات الإندونيسية من أن أمن بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية سيمثل الهدف الأول للحكم العرفي، ذكر موظفو هذه البعثة أنه سُمح لميليشيا أيتراك في ١٠ أيلول/سبتمبر بعبور مراكز التفتيش التابعة للقوات المسلحة الإندونيسية والشرطة بحرية والوصول إلى الأماكن المحيطة بمبنى البعثة. وشاهد موظفو البعثة بعد ذلك جنود القوات المسلحة الإندونيسية وهم يساعدون أفراد الميليشيا عند محاولتهم سرقة مركبات البعثة. وعندما أصبح المنسقون العسكريون للبعثة مهددين مباشرة وطالبوا القوات المسلحة الإندونيسية بأن توقف أفراد الميليشيا أخبرهم جنود هذه القوات بأنهم لم يتلقوا أوامر بإطلاق النار على الميليشيا.

١٦- وشاهد موظفو الأمم المتحدة في تيمور الشرقية عدة مرات أعضاء الميليشيا يقومون بأعمال عنف على مرأى من أفراد الشرطة والجيش المدججين بالسلاح الذين ظلوا واقفين يتفرجون أو ساعدوا الميليشيا بنشاط. وكانت

الميليشيا قبل الاقتراع تستخدم سواطير وأسلحة مصنوعة في البيوت لكنها أصبحت بعد الاقتراع، حسب التقـــارير، مسلحة بأسلحة أوتوماتيكية من طراز AK-47 وM-16 وقنابل يدوية.

١٧- وأُفيد أيضاً بأن شبان تيمور الشرقية يجندون قسراً في الميليشيا. ويهدد الآباء ويُرشون لإجبار الشباب على الانخراط ويضايَق الشباب ويخوفون لكي ينضموا إلى الميليشيا.

١٨- وتفيد التقارير بأن داري، الواقعة على بعد ٩ كيلومترات من ديلي، تعرضت لهجوم أفراد القوات الخاصـة التابعة للجيش الإندونيسي. ويعتقد أن من بين المختبئين في غابة داري أسقف باكوا، السيد بازيليو دو ناسمينتو، الذي أصيب بجروح في ٨ أيلول/سبتمبر، والعديد من الرهبان والراهبات.

القتل عبثا

١٩- تفيد التقارير بأن الكثير من المناضلين في سبيل الاستقلال وغيرهم من الزعماء المحليين، بما في ذلك رجال الدين، قتلوا انتقاماً منهم لأنهم أيدوا خيار الاستقلال. ووردت أيضاً تقارير عن عمليات القتل الجماعية في مختلـف الأماكن بما في ذلك ديلي ومخيم للمشردين في كنيسة سوناي. ووردت تقارير تفيد بأن الميليشيا المؤيدة للاندمـاج قامت في ٧ أيلول/سبتمبر باغتيال زهاء ٣٥ شاباً كانوا متوجهين إلى كوبان من ديلي على قارب العبـور دوبـون سولو.

٢٠- ويبدو أن بعض المجموعات كانت مستهدفة حيث ذكر الكثير من الشهود أنه تم القيام بعمليات تفتيش في مقر الشرطة وأرصفة الميناء وعلى البواخر وفي جهات الوصول النهائية. وانتظرت الميليشيا عنـد المعـبر الرئيسـي للبواخر وتفحصت أوجه المرحلين. وأخذت المشتبه في أنهم مناضلين في سبيل الاستقلال. وتفيد التقارير بأنه تم ربط الأشخاص الذين تعرفت عليهم الميليشيا في أتابوبو، ميناء تابوا في تيمور الغربية، ووضعوا في مؤخرة شـاحنات لنقلهم أو قتلوا في عين المكان أحياناً. وفي حالات كثيرة ذكر شهود عيان أن هذه العمليات تمت بحضور الشـرطة الإندونيسية والجيش الإندونيسي.

٢١- وتوجد تقارير تفيد بأن أفراد الميليشيا قتلوا منذ بداية أيلول/سبتمبر ما لا يقل عن ٢٠ مشرداً في بلدة مليانا وأعدموا ١٥ آخرين تعسفاً في بلدة هولو روو. ويقال إن ١٥ راهبا كاثوليكيا ومدير المنظمة الإنسانية "كاريتـاس" وعدداً كبيراً من موظفيه أعدموا بإجراءات موجزة في ديلي. ويزعم كذلك أن ما لا يقل عن ١٠٠ كـاثوليكي مـن تيمور الشرقية قتلوا في سواي عندما أضرمت النار في كنيستهم التي اعتصموا بها. ويقال إن الرهبان والراهبـات يختبئون الآن خوفاً على حياتهم بعد أن هددتهم قوات الميليشيا وهاجمتهم. وتشير التقارير أيضا إلـى أن جماعـات الميليشيا طاردت عدداً مجهولاً من أنصار الاستقلال في مخيمات تيمور الغربية وأعدمتهم بإجراءات موجزة.

٢٢- وفي هجوم على بيت الأسقف كارلوس بيلو الفائز بجائزة نوبل للسلام قتل أفراد الميليشيا طعناً، حسب ما يقال زهاء ٤٠ شخصا في فناء البيت بينما كان جنود القوات المسلحة الإندونيسية يطلقون النار على منزل الأسقف من الشارع.

٢٣- وفي ٣٠ آب/أغسطس قُتل موظف محلي لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بأتسابي. وفي ١ أيلول/سبتمبر قُتل شخصان على الأقل أثناء محاولتهم الاعتصام بمقر البعثة.

٢٤- وفي ٢ أيلول/سبتمبر طوقت الميليشيا المقر الإقليمي للبعثة في مليانا. وأضرمت النار في منزلي موظفين محليين وقتلت موظفين محليين. والتجأ موظفو البعثة إلى مركز الشرطة المحلية.

٢٥- وقال شهود عيان إن أفراد الميليشيا دخلوا مخيمات المشردين في جميع أنحاء تيمور الغربية ومعهم قوائم بأسماء مؤيدي الاستقلال وأعدموا عدداً من الأشخاص داخل في المخيمات أو أخذوهم منها.

٢٦- وتفيد التقارير بأن صحفيين وعاملين في مجال المساعدة الإنسانية الدولية ومشردين تعرضوا للاعتداء في مخيمات المشردين على يد أشخاص لا يستبعد أن يكونوا من الميليشيا. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، في أتمبوا، رُبط مشرد، حسب التقارير، ثم طُعن حتى الموت أمام عدد كبير من المشردين الآخرين.

٢٧- وفي ٨ أيلول/سبتمبر أرسل رئيس/مقرر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي وممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخلياً والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب نداء عاجلاً إلى حكومة إندونيسيا بعد ورود معلومات عن هجمات شنها أفراد مسلحون تابعون للجيش وغير تابعين له أسفرت عن مقتل أكثر من مائة شخص.

٢٨- وفي ١٣ أيلول/سبتمبر وجه المقرر الخاص المعني بحالات الاعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب مرة أخرى نداءً عاجلا إلى حكومة إندونيسيا بعد ورود معلومات عن ماوهودو الذي هو عضو في المجلس الوطني للمقاومة التيمورية واللجنة المركزية للحزب السياسي فريتلن. ويزعم أن فرقة مشتركة بين القوات المسلحة الإندونيسية والميشيليا اعتقلت ماوهودو في ٨ أيلول/سبتمبر بديلي ولا يُعرف مكان وجوده حالياً.

الإخلاء القسري

٢٩- وردت تقارير تفيد بأن ما بين ٠٠٠ ١٢٠ و٠٠٠ ٢٠٠ شخص، أي ربع مجموع السكان تقريباً، رحلوا قسراً. واتخذ ترحيل السكان في معظم الأحيان شكل إخلاء قسري. وتم الإبلاغ عن حالات جُمِّع فيها الناس ثم رحلوا. وهناك أدلة على أن هذا الترحيل القسري عمل متعمد ومخطط منذ فترة طويلة. وذكر موظفو الأمم المتحدة أن بناء

الهياكل الأساسية في تيمور الغربية لاستقبال آلاف المرحلين بدأ قبل الاقتراع بأسابيع. ويزعم أن خبر وجود خطط للهجوم بانتظام على القرى وترحيل التيموريين الشرقيين تسربت في مستهل تموز/يوليه. وفندت السلطات هذه التقارير.

٣٠- وأُفيد بأن جميع سكان ديلي رحلوا قسراً أو هربوا إلى التلال والغابات. ويقول الفارون من تيمور الشرقية إنهم تعرضوا لتخويف شديد وأعمال عنف.

٣١- ويزعم أن الكنائس والمنازل والمدارس وغير ذلك من المباني التي اعتصم بها المرحلون في ديلي وأيلو وأرميرا ومايلانا تعرضت لهجومات ورُحل الأشخاص الذين كانوا بداخلها جماعياً إلى مخيمات في تيمور الغربية. ووردت من الجزء الغربي لتيمور الشرقية تقارير عن ترحيل قسري جماعي للسكان إلى المخيمات في تيمور الغربية. وتفيد بعض المصادر بأن الميليشيا تمشط الآن مخيمات المشردين ومعها قوائم بأسماء طلبة ومثقفين ومناضلين تبحث عنهم، وأنها تأخذهم معها عند العثور عليهم.

٣٢- وفي ١ أيلول/سبتمبر اعتصم ما يقدّر بـ ١ ٥٥٠ شخص بمبنى بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بعد أن أُجبروا على الفرار من مدرسة مجاورة كانوا قد لجأوا إليها. وأطلقت النار فوق رؤوسهم بأسلحة أوتوماتيكية ذات رصاص خطاط.

٣٣- وفي ٦ أيلول/سبتمبر أُجبرت بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية على إخلاء مكاتبها الإقليمية الثمانية وإجلاء عدد كبير من موظفي مقرها الدوليين بديلي. وأطلقت النار على مركبات الأمم المتحدة التي كانت تنقل هؤلاء الأشخاص إلى المطار.

٣٤- وفي ٦ أيلول/سبتمبر، شن أفراد الميليشيا هجمات على مكتب لجنة الصليب الأحمر الدولية في ديلي الذي اعتصم به ٠٠٠ ٢ مشرد. وعلى الرغم من طلبات اللجنة السابقة للحصول على حماية الشرطة هجمت جماعة مسلحة على المبنى. وأصيب ملتمسو الحماية في المبنى بالرعب والخوف على حياتهم عندما بدأ أفراد الميليشيا يطلقون النار. وبعد الهجوم فُصل ١١ موظفاً أجنبياً من موظفي اللجنة وعدة أجانب من وكالات أخرى للمساعدة الإنسانية عن الموظفين المحليين وسيقوا إلى مركز الشرطة تحت تهديد السلاح. واضطرت لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى إجلاء موظفيها الأجانب إلى دارون.

معاملة المرأة

٣٥- تفيد التقارير الواردة من كاليانا ميترا، بأن الميليشيا والعساكر الإندونيسيين اغتصبوا وضايقوا جنسياً نساء في ديلي ما بين ٧ و١٠ أيلول/سبتمبر. ويُزعم أن النساء تعرضن للعنف الجنسي أيضاً خلال الرحيل القسري للناس إلى تيمور الغربية. ووردت تقارير عن قيام الميليشيا باغتصاب الكثير من النساء على قارب نُقل فيه المرحلون من

ديلي إلى تيمور الغربية. وفضلا عن ذلك وردت معلومات عن تعرض النساء للاغتصاب في المخيمات الموجودة في تيمور الغربية.

٣٦- وأخبرت المفوضة السامية خلال اجتماعاتها مع التيموريين الشرقيين الذين قابلتهم في داروين وجاكارتا بوجود ثلاثة مخيمات بين سواي وأتابوبو احتجزت فيها الميليشيا شابات قسراً واغتصبتهن مراراً. وأكد هذه المعلومات أيضاً عضو في اللجنة الإندونيسية لحقوق الإنسان.

حالات الاختفاء القسري وغير الطوعي

٣٧- تلقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقارير عن اختفاء آلاف الأشخاص بصورة غير طوعية أو قسراً. وعلى سبيل المثال يُجهل مكان وجود زهاء ٢ ٥٠٠ شخص اعتصموا بمنزل الأسقف بيلو وأخرجتهم منه الميليشيا والقوات المسلحة الإندونيسية تحت تهديد السلاح في ٦ أيلول/سبتمبر.

٣٨- ويثير قلق مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين حالات الفصل بين الرجال ونسائهم وأطفالهم. وتشير التقارير إلى الفصل بين أفراد الأسر عند نقلهم قسراً إلى تيمور الغربية.

المشردون

٣٩- أكدت وكالات الأمم المتحدة والبعثات الأجنبية في جاكارتا أن آلاف التيموريين الشرقيين فروا إلى أرجاء إندونيسيا الأخرى. ويُزعم أن الكثير من المشردين نقلوا بواسطة سفن وطائرات عسكرية إندونيسية إلى عدد من الأماكن داخل إندونيسيا، منها إريان جايا وأمبون وسولاويسي وسورابايا وبالي، يبعد بعضها عن تيمور الشرقية بآلاف الكيلومترات. ويوجد نحو ١٠٠ ٠٠٠ مشرد تيموري شرقي في تيمور الغربية وجزيرتي فلوريس وآلور. ويوجد زهاء ٥٥ ٠٠٠ شخص في مخيمات مؤقتة بأتامبوا و٢٢ ٠٠٠ في كوبانغ. وذكرت مصادر حكومية أيضاً أن هناك ٢٠ ٠٠٠ مشرد على حدود تيمور الشرقية يحاولون الفرار إلى الجزء الغربي من الجزيرة. وتشير تقارير وسائل الإعلام إلى أن الميليشيا تمنع الرجال من مغادرة تيمور الشرقية.

٤٠- ويواجه الأشخاص الذين شردهم العنف في كل من تيمور الشرقية وتيمور الغربية الآن خطر سوء التغذية والمرض لأن نشاط الميليشيا والجيش الذي يمنع الوصول إلى مخيمات المشردين يعوق الجهود الإنسانية المحلية والدولية. وليست لهم أية فرصة للحصول على الأغذية والماء والأدوية المستعجلة والمأوى والمرافق الصحية والعيش في أمان. ويسد الكثير منهم رمقه بالجذور والأوراق. ولا يوجد حليب للأطفال. وإذا لم يزود هؤلاء الناس على الفور بالأغذية والماء فسيشهد المجتمع الدولي لا محالة عدداً كبيراً من الوفيات التي يمكن تجنبها.

٤١- وما زالت ترد تقارير من تلال تيمور الشرقية وتيمور الغربية عن استمرار تعرض هذه المناطق لـــهجمات الميليشيا. ويقال إن الميليشيا المسلحة تنفذ عملياتها في تيمور الغربية بدعم رسمي. وذكر الكثير من المرحلين إلـــى تيمور الغربية أن الميليشيا استولت على صادرت وثائق هويتهم. وفي جاكرتا وحدها أبلغت وكالات الأمم المتحـــدة عن وجود زهاء ٧٠٠ أسرة معرضة للخطر. والكثير من أفراد هذه الأسر مناضلون في سبيل الاستقلال أو مدافعون عن حقوق الإنسان. وحثت المفوضة السامية في اجتماع لها مع البعثات الأجنبية ورؤساء وكالات الأمم المتحدة فـــي جاكارتا جميع القادرين على المساعدة في حماية هؤلاء على الناس على القيام بذلك.

٤٢- ويقال إن جيش وشرطة إندونيسيا يمنعان العاملين في مجال المعونة الدولية والصحفيين والمراقبيـــن مـــن زيارة المخيمات في تيمور الغربية ومن استجواب التيموريين الشرقيين.

٤٣- وأصاب حشد من المشردين الغاضبين في مخيم يضم آلاف التيموريين الشرقيين بالقرب من كوبانغ موظفين من موظفي المفوضية بجروح. وتعرض موظفو المفوضية للكم والضرب والرجم من جانب معارضي استقلال تيمور الشرقية الذين فروا إلى تيمور الغربية بعد الاستفتاء المتعلق بالاستقلال. وسافر مسؤولو المفوضية إلى تيمور الغربية لتفقد حالة المشردين هناك.

٤٤- وأُفيد بأن أربعة عاملين مع وكالات المعونة الأجنبية أصيبوا بجروح في ٧ أيلول/سبتمبر بعد أن رجمـــوا بالحجارة في مخيم نولباكي. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر هاجم معتدون مجهولو الهوية اثنين من موظفي المفوضية فـــي نفس المكان أيضاً: وتلقى أحدهم ضربة ساطور على نحره ولكمات على وجهه بينما تلقت امرأة طعنات في الجـانب الأيسر من قفص الصدر. ويقال إن إحدى منظمات المعونة الدولية تلقت تهديدات حذرت فيها من مساعدة المشردين أو تقديم معلومات إلى العالم الخارجي بشأن الحالة السائدة في المخيمات.

الممتلكات

٤٥- ذكرت مصادر موثوقة في ديلي أن مئات المنازل أُحرقت بينما دُمرت المنطقة التجارية بالكامل وأُفرغـــت كافة المنازل تقريباً من محتوياتها القيمة. ويعتقد أن جميع المناطق الغربية تعرضت لأعمال مماثلة وإن كان الوضع فيما يخص الممتلكات يبدو أقل خطورة في هذه المناطق منه في الشرق. وفي ٢ أيلول/سبتمبر أغارت الميليشيا على جميع أنحاء مليانا طوال الليل وأحرقت ما لا يقل عن ٢٠ بيتاً. وفي جميع الحالات لم يتعرض الجناة للعقاب وتلقـوا حماية شرطة إندونيسيا وجيشها.

وسائل الإعلام

٤٦- تفيد التقارير بأن الشرطة الإندونيسية أجبرت الصحفيين والمراقبين، تحت تهديد السلاح، على مغادرة فنادقهم ومساكنهم في تيمور الشرقية وتيمور الغربية يومي ٥ و٦ أيلول/سبتمبر وساقتهم إلى المطار. ورفض عدد قليل من الصحفيين مغادرة البلد واعتصموا بمقر بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

رابعاً - خاتمة

٤٧- توجد أدلة وافرة على أن تيمور الشرقية شهدت حملة متعمدة وشرسة ومنتظمة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتدين المفوضة السامية المسؤولين أشد إدانة.

٤٨- وحثت المفوضة السامية السلطات الإندونيسية على التعاون في إنشاء لجنة دولية للتحقيق في الانتهاكات من أجل تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. إن اختتام العقد والألفية بالسماح للمسؤولين عن هذه الانتهاكات الشنيعة بالافلات من العقاب سيشكل خيانة لكل ما تمثله الأمم المتحدة فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عالمياً.

٤٩- وتنوي المفوضة السامية البقاء على اتصال مع السلطات الإندونيسية فيما يخص إنشاء لجنة تحقيق دولية. وكما لوحظ مؤخرا في عدد من الحالات بدأ إنشاء لجان دولية للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي يتحول بصورة متزايدة إلى ممارسة مألوفة بل وحتمية. والمفوضة السامية مستعدة للمبادرة إلى إنشاء هذه اللجنة الدولية اذا اقتضى الأمر ذلك.

٥٠- ويُعد وزع قوة متعددة الجنسيات لإعادة السلام والأمن إلى تيمور الشرقية، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٢٦٤(١٩٩٩)، عملية أساسية لحماية حقوق الإنسان هناك. وسيساعد على وقف عمليات القتل والتشريد وتدمير الممتلكات والتخويف التي تنفذها جماعات الميليشيا وأفراد قوات الأمن بانتظام.

٥١- ويجب على السلطات الإندونيسية أن تيسر وصول وكالات المعونة على الفور إلى المحتاجين. ويجب أن توفر للعاملين في مجال المعونة الإنسانية ظروفا آمنة لممارسة وظائفهم. ويجب اسقاط المعونة بالطائرات لمساعدة المشردين.

٥٢- ويكتسي تعاون حكومة إندونيسيا مع الأمم المتحدة أهمية حيوية في ضمان حماية فعالة لحقـــوق الإنســـان بالنسبة لجميع الناس في تيمور الشرقية خلال عملية الانتقال إلى التنفيذ التام لاتفاقات ٥ أيار/مايو ١٩٩٩.

٥٣- وستواصل المفوضة السامية إطلاع اللجنة على التطورات في حالة حقوق الإنسان بتيمور الشرقية والجهود المبذولة لتقديم مرتكبي الانتهاكات الجسيمة إلى العدالة. وإقامة العدالة هي أقل ما يمكن القيام به لفـــائدة الضحايـــا الأبرياء لهذا التدمير الوحشي والانتهاكات الجسيمة لحقوقهم الإنسانية.

- - - - -